

Distr.: General
25 October 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن تايلند، بصفتها رئيسة مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية، نظمت يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الاجتماع السنوي الوزاري على مائدة إفطار في مقر الأمم المتحدة، وذلك على هامش دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين. وفي الاجتماع المذكور أعلاه، الذي ترأسه وزير خارجية تايلند، السيد دون برامودويناي، وحضره ممثلو إندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والسنغال وفرنسا والنرويج، تم استعراض الإنجازات والتقدم المحرز منذ إنشاء الفريق قبل عشر سنوات ونوقشت سبل التصدي للتحديات المقبلة.

وفي هذا الصدد، يشرفني أيضاً أن أحيل إليكم طيه البيان الوزاري لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية، المعتمد في الاجتماع (انظر المرفق). وسأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) فيراتشاي بلاساي

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

البيان الوزاري لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية

تجديد عشر سنوات من الجهود المتضافرة والاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة

نيويورك، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

١ - اجتمع وزراء الخارجية/العلاقات الدولية/الصحة وممثلو إندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والسنغال وفرنسا والنرويج في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على هامش المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثانية والسبعين لاستعراض التقدم المحرز وإعادة تأكيد التزاماتنا.

٢ - وقد سلمنا بأن مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية أصبحت، منذ صياغتها في عام ٢٠٠٦ واعتماد إعلان أوصلو الوزاري الذي أعقبها في عام ٢٠٠٧، تجمعاً أقاليمياً فريداً همة تمتين أوجه التآزر بين السياسة الخارجية والصحة العالمية، وتعزيز الصلة التي لا تنفصم بين الصحة والأمن الوطني، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتعبئة الجهود المتضافرة والمستدامة من جانب المجتمع الدولي.

٣ - وأقررنا بأن المبادرة أصبحت قوة دافعة رئيسية من أجل تعزيز منظور الصحة العالمية عند تنفيذ السياسة الخارجية، وكذلك استخدام السياسة الخارجية لرفع مستوى الوعي بقضايا الصحة العالمية، مما يسهم إسهاماً كبيراً في تعميم مراعاة برامج الصحة العالمية وإيجاد الوعي الدولي بمسألة الترابط بين قضايا الصحة العالمية والسياسة الخارجية من خلال القرارات السنوية المتعلقة بالصحة العالمية والسياسة الخارجية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٨.

٤ - وأكدنا من جديد التزاماتنا بإعلان أوصلو الوزاري في عام ٢٠٠٧ وإعلان أوصلو الوزاري 'بعد ثلاث سنوات وما بعدها' في عام ٢٠١٠، وشددنا على ضرورة اتخاذ إجراءات تعاونية. وقلنا أيضاً إن هناك تحديات صحية جديدة يتعين التصدي لها وغايات طموحة ضمن أهداف التنمية المستدامة يتعين تحقيقها.

٥ - وشددنا على أن أكثر السبل فعالية للتصدي للتحديات الصحية العالمية رهينٌ بالتعاون والشاركة المتبينين على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وأن هناك حاجة إلى التزامات متينة وجهود متماسكة لتحقيق جميع الأهداف الصحية الوطنية والدولية المترابطة.

أهداف التنمية المستدامة

٦ - رحبنا بالتقدم العالمي المثير للإعجاب والمحرز نحو تحقيق الأهداف الثلاثة المتصلة بالصحة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، والحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم، بما في ذلك حصول الجميع على الصحة الإنجابية. ومع ذلك، أقررنا أيضاً بأن الخطة غير المكتملة ما زال يتعين إتمامها ويجب الحفاظ على ما تم تحقيقه. وتتيح لنا أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٣، الفرصة للنهوض بالتزامنا بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

- ٧ - وسلمنا بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم هو جزء لا يتجزأ من تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة.
- ٨ - وشددنا أيضاً على أن التحديات الصحية الراهنة أصبحت أكثر تعقيداً، لذلك فهي تتطلب الإرادة السياسية القوية وتولي زمام الأمور على المستوى الوطني والدعم من جميع الجهات المعنية والموارد المالية الكافية، وكذلك التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي.
- ٩ - وأكدنا من جديد التزامنا بالدعوة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة لضمان إقامة عالم أوفر صحة بحلول عام ٢٠٣٠.
- ١٠ - وشددنا على الأهمية الأساسية التي تكتسبها الصحة في جميع جوانب المجتمع ومساهمتها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. ولهذا الغاية، شددنا على ضرورة اتباع نهج مستمر طيلة الحياة في جميع القطاعات من أجل حماية الصحة وتعزيزها، وضمان حق الفرد في التمتع بالصحة، وتأمين مكاسب قوى عاملة متمتعة بالصحة، ومجتمع نشط يشيخ أفراده. كما أكدنا ضرورة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل إقامة مجتمع شامل للجميع لا يتخلف فيه أحد عن الركب، بطرق منها تبادل الخبرات والدروس المستخلصة.

التغطية الصحية الشاملة

- ١١ - رحبنا بكون التغطية الصحية الشاملة، وهي إحدى السمات البارزة في مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية، تحتل مكانة مركزية ضمن أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى ضمان المساواة في الحقوق والحصول على خدمات صحية جيدة وبأسعار معقولة لجميع الناس، دون الحاجة إلى المعاناة من القيود المالية أو الوقوع في براثن الفقر.
- ١٢ - وشددنا على أنه من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا بد أن تكون النظم الصحية والقوى العاملة الصحية قوية ومرنة ومستدامة وتستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان الذين نود خدمتهم. وفي هذا الصدد، أكدنا من جديد التزامنا بتنفيذ خطة العمل الخمسية من أجل العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل التي وضعتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي اعتمدت في جمعية الصحة العالمية السبعين، والتي تدعو إلى الاستثمار بالقدر الكافي في القوى العاملة الصحية.
- ١٣ - وأكدنا من جديد التزامنا، كدعاة أقوياء لتنفيذ التغطية الصحية الشاملة والاعتراف بها، بالعمل من أجل اتخاذ قرار رسمي يُعلن يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر "يوماً عالمياً للتغطية الصحية الشاملة" خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثانية والسبعين.

صحة الأمهات والأطفال والمراهقين والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية

- ١٤ - على الرغم من إحراز تقدم كبير في مجال تحسين صحة ورفاه النساء والأطفال والمراهقين، فإننا اعترفنا بضرورة التصدي للتحديات والعقبات المتبقية. وسنعمل على وجه الخصوص في سبيل تعزيز إمكانية الحصول على الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية ومنهاج عمل ييجين، بما في ذلك الإعلام والتعليم، وكذلك الخدمات الميسرة والمقبولة والمتاحة والميسورة التكلفة.

الأمراض المعدية المستجدة والمنتشرة

١٥ - ما زلنا نشير بقلق إلى أن الأمراض المعدية المستجدة والأوبئة مثل فيروس إيبولا والفيروس التاجي المرتبط بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وفيروس زيكا، إضافة إلى فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، تظل من المخاطر التي تتخطى حدود البلدان وتهدد الأمن الصحي العالمي، وأكدنا من جديد ضرورة بحث سبل التعاون العملي مثل تشجيع أنشطة البحث والتطوير وتبادل المعلومات والدروس المستخلصة والتأهب لمواجهة الأوبئة في المستقبل.

١٦ - وأكدنا من جديد التزامنا بتعزيز تنفيذ الالتزامات الواردة في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) ودعم منظمة الصحة العالمية في التأهب لمواجهة لحالات الطوارئ الصحية العامة التي تشكل خطراً يهدد أمن الصحة العامة على الصعيد الدولي والتصدي لها.

١٧ - ولئن سلّمنا بالإنجازات التي تحققت حتى الآن بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، فقد اعترفنا بوجود إعادة إحياء الجهود العالمية لمواصلة هذه المعركة وتعزيز النظم الصحية، ولا سيما النظم القائمة على مستوى المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، رحبنا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بعقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ بشأن مكافحة داء السل، وتطلّعنا إلى مشاركة جميع القطاعات ذات الصلة مشاركة نشطة.

الأمراض غير المعدية

١٨ - اعترفنا بأن الأمراض غير المعدية هي السبب الرئيسي للوفاة، مدفوعة بالشيخوخة والتحضر السريع غير المنظم، وكذلك نمط العيش غير الصحي مثل النظم الغذائية غير الصحية والخمول البدني وتدخين التبغ والاستهلاك الضار للكحول. كما شدّدنا على ضرورة أن تعمل القطاعات الصحية وغير الصحية معاً من أجل تشجيع أنماط العيش الصحية وتهيئة البيئة المواتية لمنع انتشار الأمراض غير المعدية ومكافحتها والحد من المخاطر المرتبطة بها.

الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها

١٩ - أكدنا أهمية تعميم مراعاة الصحة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها، وعقدنا العزم على بناء نظم صحية قادرة على الصمود وتعزيز التعاون في هذا المجال، مع مراعاة مبادئ بانكوك التي اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٢٠ - وأشرنا إلى المخاطر البيئية المتزايدة وأبرزنا أهمية معالجة أثر العوامل المناخية والبيئية على الصحة وتعزيز السياسات والإجراءات المتعددة القطاعات من أجل بناء بيئة تحسّن الصحة العالمية بدلاً من أن تضر بها.

مقاومة الميكروبات للأدوية

٢١ - لاحظنا بقلق أن مقاومة الميكروبات للأدوية هي من أصعب القضايا الصحية اليوم، وأكدنا من جديد ضرورة تكثيف جهودنا في إعطاء الأولوية لمحاربة مقاومة الميكروبات للأدوية في السياق العالمي والإقليمي والوطني بطريقة متماسكة ومتكاملة. وشددنا على ضرورة تشجيع الاستخدام الحصري للمضادات الحيوية والترسانة العلاجية القائمة، وعلى أن تنفيذ سياسات متعددة القطاعات للتصدي لمقاومة الميكروبات للأدوية يجب ألا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى زيادة عرقلة إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات والأدوات التشخيصية بأسعار معقولة ومنصفة. ورحبنا صراحة بالتعاون القائم بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في مجال مجابهة مشكلة مكافحة مقاومة الميكروبات للأدوية من خلال نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة"، وكذلك تنفيذ خطة العمل العالمية المتعلقة بمقاومة الميكروبات للأدوية من جانب المجتمع الدولي.

الناس الذين يعيشون في أوضاع هشّة

٢٢ - اعترفنا بأن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة كثيراً ما يتعرضون للتمييز والتهديم أو يُتركون خلف الركب في المجتمعات التي يعيشون فيها، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى منعهم من الحصول على الخدمات الصحية. وفي هذا الصدد، تعهدنا بتعزيز توفير خدمات كريمة ومحترمة على الصعيد العالمي، واتخاذ إجراءات لمكافحة الوصم بالعار، وإقامة حوار فعلي بين المجتمع ومقدّمي الرعاية الصحية، إلى جانب التوجه نحو وضع إطار قانوني شامل وتعزيز نظام تعليم المهنيين الصحيين ضماناً لإعداد قوى عاملة صحية تتسم بقدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية.

٢٣ - وأكدنا أنه مع استمرار تزايد تدفقات المهاجرين، أصبح توفير إمكانية الحصول على الخدمات الصحية للمهاجرين مسألة أساسية في كثير من البلدان بحيث يرتبط ذلك بحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي والضمان الاجتماعي، وشددنا على أن النهج الشاملة والجماعية في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد أمرٌ ضروري. وفي هذا الصدد، أيدنا تماماً تعميم مراعاة صحة المهاجرين في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيُعرض في المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالهجرة الدولية لاعتماده في عام ٢٠١٨.

التوجُّه الاستراتيجي

٢٤ - أكدنا من جديد التزامنا التام بالعمل معاً لتحقيق نتائج ملموسة من خلال مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية. ولهذا الغاية، اتفقنا على إمكانية مناقشة السبل والوسائل الكفيلة بزيادة إبراز هذه المبادرة وحفز عملها من أجل الحفاظ على التآزر بين السياسة الخارجية والصحة العالمية. وبحسبنا أيضاً فكرة أن يكون هناك، على أساس طوعي، بلد رائد/جهة محرّكة رئيسية للمبادرة في مختلف مجالات الاهتمام واتفقنا على مناقشة هذه المسألة بتفصيل أكبر.

٢٥ - وكررنا أيضاً التزامنا بمواصلة النهوض بقضايا الصحة العالمية من خلال بند جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "الصحة العالمية والسياسات الخارجية".

٢٦ - وأعربنا عن تقديرنا لتايلند لما بذلته من جهود خلال رئاستها في عام ٢٠١٧ ورحبنا بحماسة بالبرازيل بصفتها رئيسة للمبادرة في عام ٢٠١٨.